

ملحق (ج)

الأمثلة الإيضاحية

ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٣) ولكنها لا تمثل جزءاً منه وهى تشرحه ولكن غير مقصود منها توفير دليل تفسيرى للمعيار.

ج١. هذه الأمثلة هى حالات افتراضية توضح الأحكام الشخصية التى قد تستخدم عند تطبيق هذا المعيار فى مواقف مختلفة. وعلى الرغم من أن بعض الأمثلة قد تكون واردة فى النماذج الواقعية الفعلية ، فإن كل الحقائق والظروف ذات الصلة بنموذج حقيقى معين قد تحتاج أن تقيم عند تطبيق هذا المعيار.

مثال ١ - خدمات الانشاء

ج٢. أ و ب (الأطراف) هما شركتان أنشطتهما هى إمداد أو تقديم العديد من أنواع خدمات الانشاء العامة والخاصة. وقد وضعا الإثنان ترتيباً تعاقدياً ليعملا معاً بغرض انجاز عقد مع الحكومة بتصميم وإنشاء طريق بين مدينتين. والترتيب التعاقدى يحدد نسبة مشاركة (أ و ب) وينشئ سيطرة مشتركة على الترتيب الخاص بتسليم الطريق.

ج٣. كون أطراف الترتيب كيان منفصل (المنشأة س) التى يتم من خلالها تنفيذ الترتيب . وتدخل المنشأة (س) العقد مع الحكومة نيابة عن (أ و ب). بالإضافة إلى ذلك يحتفظ بالأصول والالتزامات المرتبطة بالترتيب فى المنشأة (س) والملح الرئيسى للشكل القانونى للمنشأة (س) هو أن أطراف الترتيب وليس المنشأة (س) هما اللذان لديهما الحق فى الأصول والتعهد بالالتزامات الخاصة بالمنشأة.

ج٤. إضافة إلى ذلك فالترتيب التعاقدى بين (أ و ب) أوجد ما يلى:-

(أ) جميع الحقوق على الأصول اللازمة لتنفيذ الترتيب مقسمة بين الأطراف على أساس نسبة مساهمتهم فى الترتيب.

(ب) الأطراف لديهم مسئولية متعددة ومشتركة (تضامنية) لجميع تعهدات التشغيل والتعهدات المالية المرتبطة بأنشطة الترتيب على أساس نسبة مساهمتهم فى الترتيب.

(ج) يتم اقتسام الأرباح والخسائر الناتجة عن أنشطة الترتيب بين (أ و ب) على أساس نسبة مساهمتهم فى الترتيب.

ج٥. بغرض التنسيق والإشراف على الأنشطة، يقوم (أ و ب) بتعيين مشغل سيصبح موظف لدى طرف من طرفي الترتيب وبعد فترة محددة من الزمن ينتقل دور المشغل إلى موظف لدى الطرف الآخر من طرفي الترتيب. أتفق (أ و ب) على أن الأنشطة ستنفذ بواسطة موظفي المشغل على أساس (لا أرباح ولا خسائر).

ج٦. طبقاً للشروط المحددة بالعقد مع الحكومة تقوم المنشأة (س) بإصدار فواتير خدمات الإنشاء إلى الحكومة نيابة عن الأطراف

التحليل

ج٧. يتم تنفيذ الترتيب المشترك من خلال كيان مستقل لا يمنح شكلها القانوني فصل بين أطراف الترتيب والكيان المستقل (فالأصول والالتزامات المحتفظ بها في الكيان المستقل هي أصول والالتزامات طرفي الترتيب) - يسرى هذا من خلال شروط متفق عليها بين أطراف الترتيب والذي ينص على أن (أ و ب) لديهم الحق في الأصول والتعهد بالالتزامات المرتبطة بالترتيب التي تنفذ من خلال الكيان المستقل (س). لذا يعتبر الترتيب المشترك عملية مشتركة.

ج٨. يعترف كل من (أ و ب) في قوائمه المالية بنصيبه في الأصول (مثل الأصول الثابتة والعملاء) ونصيبه في أية التزامات ناشئة عن الترتيب مثل (الحسابات الدائنة لأطراف خارجية) على أساس نسبة مساهمتهم المتفق عليها. وكذا يعترف كل منهما بنصيبه في الإيرادات والمصروفات الناشئة من خدمات الإنشاء المقدمة للحكومة خلال المنشأة (ي).

مثال ٢ - مركز تسوق يتم تشغيله مشاركة

ج٩. شركتان للاستثمار العقاري (الأطراف) أسسا كياناً مستقلاً (المنشأة ص) بغرض شراء وتشغيل مركز تسوق. ينشئ الترتيب التعاقدى بين أطراف الترتيب سيطرة مشتركة على الأنشطة التي تؤدي في المنشأة (ص). والملح الرئيسي للشكل القانوني للمنشأة (ص) أنها فقط التي لها الحق في الأصول أو التعهد بالالتزامات المرتبطة بالترتيب وليس لأى طرف من طرفي التعاقد . وتتضمن تلك الأنشطة إيجار متاجر التجزئة وإدارة أماكن انتظار السيارات وصيانة المركز ومعداته مثل المصاعد ، بالإضافة إلى بناء سماعه وقاعدة للعملاء للمركز ككل.

ج ١٠. تشمل شروط الترتيب التعاقدى على ما يلى:

- (أ) تمتلك المنشأة (ص) مركز التسوق - ولا يحدد الترتيب التعاقدى أن أطراف الترتيب لديهم حقوق فى مركز التسوق.
- (ب) أطراف الترتيب غير ملزمين بالوفاء بديون أو التزامات أو تعهدات المنشأة (ص) و إذا أصبحت المنشأة (ص) غير قادرة على سداد ديونها أو أية التزامات أخرى أو الوفاء بتعهداتها لأطراف خارجية، فإن إلزام كل طرف سيكون فى حدود القيمة غير المسددة من مساهمته فى رأس المال.
- (ج) لدى الأطراف الحق فى بيع أو رهن حصصهم فى المنشأة (ص).
- (د) يستلم كل طرف حصة فى الدخل الناشئ من تشغيل التسوق (الذى يتمثل فى قيمة الإيجار مخصصاً منه تكاليف التشغيل) طبقاً لنصيبه فى المنشأة (ص).

التحليل

- ج ١١. يتم تنفيذ الترتيب المشترك من خلال كيان مستقل شكله القانونى يجعل الكيان المستقل صاحب الحق فى الترتيب (بمعنى أن الأصول والالتزامات المحفوظ بها فى الكيان المستقل هى أصول والالتزامات هذا الكيان وليست أصول والالتزامات طرفا الترتيب). بالإضافة إلى ذلك فإن شروط الترتيب التعاقدى لا تحدد أن أطراف الترتيب لديهم الحق فى الأصول والتعهد بالالتزامات المرتبطة بالترتيب. بدلاً من ذلك فإن شروط الترتيب التعاقدى تقرر أن أطراف الترتيب لديهم حق فى صافى أصول المنشأة (ص).
- ج ١٢. على أساس الوصف أعلاه فلا يوجد حقائق أو ظروف أخرى تشير إلى أن أطراف الترتيب لديهم حقوق جوهرية على المنافع الاقتصادية للأصول المرتبطة بالترتيب أو أن الأطراف عليهم تعهدات بالوفاء بالالتزامات المرتبطة بالترتيب. لذا يعتبر الترتيب المشترك مشروع مشترك.
- ج ١٣. يعترف الأطراف بحقوقهم فى صافى أصول المنشأة (ص) كاستثمار ويتم معالجته محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية.

مثال ٣ - تصنيع وتوزيع مشترك لمنتج

- ج ١٤. وضعت الشركتان (أ و ب) - الطرفان - اتفاقاً استراتيجياً وتشغيلياً (اتفاق إطار عام) وطبقاً لما اتفقا عليه فانهما سوف يقومان بتصنيع وتوزيع منتج (المنتج ط) فى أسواق متنوعة ومختلفة.

ج١٥. اتفق الطرفان على تصنيع وتوزيع الأنشطة عن طريق وضع ترتيب مشترك يتصف بما يلي:

(أ) **نشاط التصنيع** : وافق الطرفان على تنفيذ النشاط الصناعى من خلال ترتيب مشترك (ترتيب التصنيع). وقد أخذ ترتيب التصنيع شكل كيان منفصل (المنشأة م) التى بموجب شكلها القانونى تعتبر هى صاحبة الحق (بمعنى أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها لدى المنشأة م) هى أصول والالتزامات المنشأة م) وليست أصول والالتزامات أطراف الترتيب)، طبقاً لترتيب الإطار العام فقد لزم الأطراف أنفسهم بشراء جميع إنتاج المنتج (ط) المصنع بموجب ترتيب التصنيع طبقاً لحصص ملكيتهم فى المنشأة م) ولاحقاً سيبيع طرفا الترتيب المنتج (ط) لترتيب آخر يخضع لسيطرة مشتركة من طرفى الترتيب أنفسهم والتى قد كونت خصيصاً لتوزيع المنتج (ط) كما هو مذكور فيما يلى. لا يحدد أى من إتفاقية الإطار العام أو الترتيب التعاقدى بين (أ و ب) المرتبط بنشاط التصنيع أن الأطراف لديهما الحق فى الأصول أو التعهد بالالتزامات المرتبطة بنشاط التصنيع.

(ب) **نشاط التوزيع**: وافق الطرفان على تنفيذ نشاط التوزيع من خلال ترتيب مشترك (ترتيب التوزيع). وقد نظم الأطراف ترتيب التوزيع فى كيان منفصل (المنشأة د) والذى بموجب شكلها القانونى تعتبر هى صاحبة الحق (بمعنى أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها لدى المنشأة د) هى أصول والالتزامات للمنشأة د) وليست أصول والالتزامات الأطراف). طبقاً لإتفاقية الإطار العام، فإن ترتيب التوزيع يطلب إحتياجاته من المنتج (ط) من الأطراف طبقاً للإحتياجات فى الأسواق المختلفة والتى يقوم فيها ترتيب التوزيع ببيع المنتج. لا يتعامل أى من إتفاقية الإطار العام أو الترتيب التعاقدى بين (أ و ب) مع نشاط التوزيع بل أن لطرفى الترتيب الحق فى الأصول والتعهد بالالتزامات المرتبطة بنشاط التوزيع

ج١٦. بالإضافة إلى ذلك فإتفاقية الإطار العام وضعت ما يلى:

(أ) سيقوم ترتيب التصنيع بإنتاج المنتج (ط) للوفاء بمتطلبات المنتج (ط) التى يحددها ترتيب التوزيع على الأطراف.

(ب) الشروط التجارية المرتبطة ببيع المنتج (ط) عن طريق ترتيب التصنيع لطرفى الترتيب. وسيقوم ترتيب التصنيع ببيع المنتج (ط) للأطراف بسعر متفق عليه بين (أ و ب) والذى سيعطى كافة تكاليف الإنتاج المتكبده. وبالتالي سيبيع الأطراف المنتج لترتيب التوزيع بسعر متفق عليه بين (أ و ب).

(ج) أى عجز فى النقدية قد يتحمله ترتيب التصنيع سيتم تمويله بواسطة الأطراف طبقاً لحصص ملكيتهم فى المنشأة م).

التحليل

ج١٧. تضع إتفاقية الإطار العام الشروط التى من خلالها يقوم الطرفان (أ و ب) بتصنيع وتوزيع المنتج (ط). وتلك الأنشطة تودى من خلال ترتيبات مشتركة غرضها إما تصنيع أو توزيع المنتج (ط).

ج١٨. ينفذ الأطراف ترتيب التصنيع من خلال المنشأة (م) التي يمنح شكلها القانوني الفصل بين طرفا الترتيب وبين المنشأة. بالإضافة إلى ذلك فلا اتفاقية الإطار العام أو الترتيب التعاقدى المرتبط بنشاط التصنيع أظهر أن طرفى الترتيب لديهما حق على أصول أو تعهد بالالتزامات مرتبطة بنشاط التصنيع. وعلى أية حال فأننا عندما نأخذ الحقائق والظروف التالية فى الحسبان فقد توصل طرفى الترتيب إلى أن ترتيب التصنيع هو عملية مشتركة :

(أ) ألزما الأطراف أنفسهم بشراء كل الإنتاج من المنتج (ط) المصنع بواسطة ترتيب التصنيع. وبالتالي فلدَى (أ وب) فعلياً الحقوق فى المنافع الإقتصادية من أصول ترتيب التصنيع.
(ب) يصنع ترتيب التصنيع المنتج (ط) للوفاء بإحتياجات الكمية والجودة لطرفى الترتيب بحيث يستطيعان الوفاء بالطلب على المنتج (ط) فى ترتيب التوزيع . لذا فإن ترتيب التصنيع يعتمد فقط على الأطراف فى توليد تدفقات نقدية والتزام طرفى الترتيب بتقديم التمويل عندما يتحمل ترتيب التصنيع أية عجز نقدى إنما يشير إلى أن طرفى التعاقد منعهدان بالالتزامات الخاصة بترتيب التصنيع لأن تلك الإلتزامات ستسوى من خلال شراء طرفى الترتيب للمنتج (ط) أو عن طريق التمويل المباشر من الأطراف.

ج١٩. يقوم الأطراف بتنفيذ ترتيب التوزيع من خلال المنشأة (د) والتي يمنح شكلها القانوني الفصل بين المنشأة وطرفى الترتيب. بالإضافة إلى ذلك فلا يحدد أى من إتفاقية الإطار العام أو الترتيب التعاقدى المرتبط بنشاط التوزيع أن الأطراف لديهما الحق فى الأصول والتعهد بالالتزامات المرتبطة بنشاط التوزيع.

ج٢٠. لاتوجد حقائق أو ظروف أخرى تحدد أن الأطراف لديهما الحق فى المنافع الإقتصادية من الأصول أو تعهد بالالتزامات المرتبطة بالترتيب. لذا يعتبر ترتيب التوزيع مشروعاً مشتركاً .

ج٢١. يعترف كل من (أ و ب) فى قوائمه المالية بنصيبه فى الأصول (على سبيل المثال الأصول الثابتة والنقدية) ونصيبه فى أية إلتزامات (على سبيل المثال الحسابات الدائنة لأطراف خارجية) طبقاً لنسب وحصص ملكيتهم فى المنشأة (م). ويعترف كل من الطرفين بنصيبه من المصروفات الناشئة من تصنيع المنتج (ط) المحملة بواسطة ترتيب التصنيع وأنصبتهما فى الإيرادات المرتبطة ببيع المنتج (ط) لترتيب التوزيع.

ج٢٢. يعترف كل من الطرفين بحقوقهم فى صافى أصول ترتيب التوزيع كاستثمار وتتم المحاسبة عنه بإستخدام طريقة حقوق الملكية .

فرض آخر

ج٢٣. بإفتراض أن الطرفين قد اتفقا على أن ترتيب التصنيع المشار إليه أعلاه ليس مسئولاً فقط عن تصنيع المنتج (ط) بل أيضاً عن توزيعه لعملاء خارجيين.

ملحق (ج) معيار المحاسبة المصري رقم (٤٣)

ج٢٤. اتفق الطرفين أيضاً على عمل ترتيب توزيع مثل ذلك المذكور أعلاه لتوزيع المنتج (ط) حصرياً للمساعدة في توسيع مساحة التوزيع للمنتج (ط) بالإضافة إلى الأسواق المحددة.

ج٢٥. يتبع ترتيب التصنيع أيضاً المنتج (ط) مباشرة إلى ترتيب التوزيع ولا توجد نسبة معينة للإنتاج يلتزم ترتيب التوزيع بشرائه أو حجزه من ترتيب التصنيع .

التحليل

ج٢٦. لم يحدث الافتراض الجديد تأثيراً على الشكل القانوني للكيان المنفصل الذي من خلاله يتم تنفيذ ترتيب التصنيع أو على الشروط التعاقدية المرتبطة بحقوق طرفي الترتيب في الأصول أو التعهد بالتزامات المرتبطة بترتيب التصنيع . في حين أنها تسببت في أن يصبح ترتيب التصنيع ترتيب ممول ذاتياً لأنه أصبح قادراً على أن يتاجر بذاته ويوزع المنتج (ط) لعملاء خارجيين وبالتالي يتحمل مخاطر الطلب والمخزون والائتمان. وحتى إذا كان من الممكن أيضاً أن يبيع ترتيب التصنيع المنتج (ط) لترتيب التوزيع ففي هذا التصور لا يكون ترتيب التصنيع معتمد على طرفي الترتيب ليستطيع القيام بأداء انشطته بصورة مستمرة. ففي هذه الحالة يعتبر ترتيب التصنيع مشروعاً مشتركاً.

ج٢٧. الافتراض الجديد لم يحدث تأثيراً على تصنيف ترتيب التوزيع كمشروع مشترك

ج٢٨. يسجل طرفي الترتيب حقوقهم في صافي أصول ترتيب التصنيع وحقوقهم في صافي أصول ترتيب التوزيع كإستثمارات وتتم المحاسبة عنهم باستخدام طريقة حقوق الملكية.

مثال ٤ - بنك مدار بصورة مشتركة

ج٢٩. اتفق البنكان أ و ب (الطرفين) على ضم مساهمتهما وإستثمارتهما البنكية وإدارة الأصول وأنشطة الخدمات عن طريق تكوين كيان مستقل (البنك ج). يأمل كلا الطرفين في أن يفيدهم الترتيب بطرق مختلفة. يعتقد البنك (أ) أن الاتفاقية يمكن أن تمكنه من تحقيق خطته الاستراتيجية لزيادة حجمه وتقديم فرصة لإستغلال طموحاته الكاملة في النمو العادي من خلال التوسع في عرض المنتجات والخدمات. بينما يتوقع (ب) أن الترتيب ستدعم عروضه في المدخرات المالية ومنتجات السوق .

ج٣٠. بموجب الملمح الرئيسي للشكل القانوني للبنك (ج) يصبح الكيان المستقل صاحب الحق (بمعنى أن الأصول والتزامات المحفظ بها في الكيان المستقل هي أصول والتزامات الكيان المستقل وليست أصول والتزامات طرفي الترتيب). يمتلك كلاً من البنكين (أ و ب) ٤٠% من حصص ملكية البنك (ج) والـ ٢٠% الباقية مملوكة لأطراف أخرى متعددة. تنشئ اتفاقية حقوق المساهمين بين البنكين (أ و ب) سيطرة مشتركة على أنشطة البنك (ج).

ملحق (ج) معيار المحاسبة المصري رقم (٤٣)

ج٣١. بالإضافة الى ذلك دخل البنكين (أ و ب) فى اتفاقية غير قابلة للإلغاء - حتى فى حالات النزاع - أتفق بموجبها كلا البنكان على تقديم تمويل متساوي القيمة عند الحاجة بشكل تضامنى ومشارك للتأكد من ان البنك (ج) ملتزم بالتشريعات المطبقة واللوائح البنكية ويضمن اية تعهدات قدمت للسلطات البنكية وهذه التعهدات المقدمة من كل طرف بنسبة ٥٠% لأية اموال مطلوبة للتأكد ان البنك (ج) ملتزم بالتشريعات واللوائح البنكية.

التحليل

ج٣٢. أ يتم تنفيذ الترتيب المشترك من خلال كيان مستقل والذى ينص شكله القانوني على الفصل بين طرفي الترتيب والكيان المستقل. ولا تحدد شروط الترتيب التعاقدى ان طرفي الترتيب لديهما حقوق على الاصول والتعهدات بالتزامات للبنك (ج) ولكنها تحدد ان طرفي الترتيب لديهما حقوق على صافى الاصول فى البنك (ج). ولا تعد التعهدات من طرفى الترتيب لتقديم الدعم إذا كان البنك (ج) غير قادر على الالتزام بالتشريعات المطبقة واللوائح البنكية فى ذاتها تعهداً من طرفى التعاقد بالتزامات البنك (ج). ولا توجد اية حقائق او ظروف أخرى تشير الى ان طرفى الترتيب لديهم الحق فعلياً على المنافع الاقتصادية لأصول البنك (ج) او لديهما تعهدات بالتزامات البنك (ج) لذا يعبرالترتيب المشترك مشروعاً مشتركاً.

ج٣٣. يعترف كلا من البنكين (أ و ب) بحقوقهم فى صافى اصول البنك (ج) كاستثمارات ويتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

مثال ٥ - أنشطة استكشاف وتطوير وإنتاج البترول والغاز

ج٣٤. كونت الشركتان (أ و ب) كياناً منفصلاً (المنشأة هـ) واتفاقية تشغيل مشترك (ع) لتنفيذ أنشطة استكشاف وتطوير وإنتاج البترول والغاز فى البلد (و). الملحق الرئيسى للشكل القانوني (للمنشأة هـ) يجعل الكيان المنفصل هو صاحب الحق (بمعنى أن الاصول والالتزامات المحتفظ بها فى الكيان المنفصل هى اصول والتزامات المنشأة وليست اصول والتزامات طرفى الترتيب).

ج٣٥. منحت البلد (و) المنشأة (هـ) تصاريح بممارسة أنشطة استكشاف وتطوير وإنتاج البترول والغاز فى منطقة محددة (حقول).

ج٣٦. حددت اتفاقية المساهمين واتفاقية التشغيل المشترك المتفق عليها بواسطة طرفي التعاقد حقوقهم وتعهداتهم المرتبطة بتلك الأنشطة. ويمكن تلخيص الشروط الرئيسية لتلك الاتفاقيات فيما يلى :

اتفاقية المساهمين

ملحق (ج) معيار المحاسبة المصري رقم (٤٣)

ج٣٧. يتكون مجلس ادارة الشركة (هـ) من عضو مجلس ادارة من كل طرف. وكل طرف لديه ٥٠% من الأسهم فى المنشأة (هـ) ، الموافقة الجماعية مطلوبة لتمرير اى قرار .

اتفاقية التشغيل المشترك (ع)

ج٣٨. تشكل اتفاقية التشغيل المشترك لجنة تشغيل. تتكون اللجنة من شخص ممثل من كل طرف. كل طرف له ٥٠% داخل لجنة التشغيل.

ج٣٩. تعتمد لجنة التشغيل الموازنات وبرامج العمل المرتبطة بالأنشطة والتي تتطلب ايضاً موافقة جماعية من ممثلى كل طرف. وتم تعيين احد اطراف التعاقد كمشغل وهو مسئول عن ادارة واداء برامج العمل المعتمدة.

ج٤٠. تحدد اتفاقية التشغيل المشترك (ع) أن الحقوق والتعهدات الناشئة من أنشطة الاستكشاف والتطوير والانتاج سوف يتم تقسيمها على اطراف الترتيب بنسبة مساهمتهم فى المنشأة (هـ). وتحديدًا فانفاقية التشغيل المشترك تحدد أن الأطراف يقتسمون:

(أ) الحقوق والتعهدات الناشئة من الاستكشاف وتصاريح التطوير تمنح للمنشأة (هـ) (على سبيل المثال التصاريح إلزامات إعادة تأهيل المواقع اية اتاوات والالتزامات الضريبية).

(ب) الانتاج.

(ج) كل التكاليف المرتبطة ببرامج العمل.

ج٤١. يتم تغطية التكاليف التى تم تحملها والمرتبطة ببرامج العمل عن طريق طلب نقدية من الأطراف. وإذا اخفق احد اطراف التعاقد فى الوفاء بالتعهدات النقدية يطالب الطرف الاخر بالمساهمة بالمبلغ الذى لم يتم الوفاء به للمنشأة (هـ). وتعتبر القيمة التى لم يتم الوفاء بها كدين على الطرف المقصر تجاه الطرف الاخر.

التحليل

ج٤٢. يقوم اطراف الترتيب بتنفيذ الترتيب المشترك من خلال كيان مستقل والذي يحقق شكله القانونى فصلاً بين اطراف الترتيب والكيان المستقل. ويكون لدى اطراف الترتيب القدرة على اعادة تقديراتهم لحقوقهم وتعهداتهم الناشئة من الشكل القانونى للكيان المستقل الذى يتم تنفيذ الترتيب من خلاله. وقد قاموا بعمل ذلك عن طريق الاتفاق على شروط فى اتفاقية التشغيل المشترك والتي تمنحهم الحقوق فى الاصول (على سبيل المثال الاستكشاف والتطوير والتصاريح والانتاج واية اصول اخرى ناشئة من الانشطة) والتعهدات بالالتزامات (على سبيل المثال جميع التكاليف والتعهدات الناشئة من برامج العمل) والموجودة فى المنشأة (هـ) لذا يعتبر الترتيب المشترك عملية مشتركة.

ج٤٣. تعترف كل من الشركة (أ) والشركة (ب) فى قوائمها المالية بأنصبتهم من الاصول واية التزامات ناشئة عن الترتيب على اساس نسب مشاركتهم المتفق عليها. وبنفس هذا الاساس يعترف كل طرف ايضاً بنصيبه من الايراد (من بيع انصبتهم من المنتج) ونصيبه فى المصروفات.

ج٤٤. تمتلك الشركة (أ) حق غاز غير مطور والذي يحتوى على مصادر غاز كبيرة. قدرت الشركة (أ) ان حقول الغاز ستكون ذات جدوى اقتصادية إذا تم بيع الغاز فقط لعملاء فى اسواق عبر البحار (خارجية). وللقيام بذلك يجب بناء مصنع مسيل الغاز لتسهيل الغاز بحيث يمكن نقله بواسطة السفن إلى اسواق عبر البحار (خارجية).

ج٤٥. دخلت الشركة (أ) ترتيب مشترك مع الشركة (ب) لى تطور وتدير حقل الغاز وتسييله ، و فى ظل هذا الترتيب اتفقت الشركتان (أ و ب) على المساهمة بحقل الغاز والنقدية على التوالي فى الكيان المستقل (ج) .

فى مقابل تلك المساهمات يأخذ كل طرف من اطراف الترتيب ٥٠% من ملكية حصص الملكية فى المنشأة (ج). والملح الرئيسى للشكل القانونى للمنشأة (ج) يجعل المنشأة (ج) هى صاحبة حق الملكية (بمعنى ان الاصول والالتزامات المحتفظ بها فى الكيان المستقل هى أصول والالتزامات الكيان المستقل وليست هى اصول والالتزامات اطراف الترتيب).

ج٤٦. يحدد الترتيب التعاقدى بين الأطراف مايلى:

- (أ) يجب على كل من الشركتين (أ) و (ب) تعيين عضوين بمجلس ادارة المنشأة (ج) . ويجب ان يوافق مجلس الادارة بالإجماع على استراتيجية المنشأة (ج) و الاستثمارات التى تقوم بها.
- (ب) يتم تنفيذ الادارة اليومية لحقل الغاز ومصنع تسهيل الغاز بما فى ذلك أنشطة التطوير (الانشاءات) عن طريق موظفي الشركة (ب) طبقاً لتوجيهات مشتركة متفق عليها بين اطراف الترتيب. وتقوم المنشأة (ج) برد التكاليف التى تحملتها (ب) عند ادارة حقل الغاز و مصنع تسهيل الغاز .
- (ج) المنشأة (ج) مسئولة عن الضرائب والأتاوات على الانتاج ومبيعات الغاز السائل وكذلك الالتزامات المتكبدة فى إطار النشاط الطبيعى مثل حساب الموردين واعادة تهيئة الموقع وانهاء الالتزامات.
- (د) لدى الشركتان (أ و ب) انصبة متساوية فى الربح من الأنشطة المنفذة فى الترتيب وبالمثل تستحق انصبة متساوية فى التوزيعات المؤداة بواسطة المنشأة (ج).

ج٤٧. لا يحدد الترتيب التعاقدى أن لاي طرف حقوق على الاصول او تعهدات بالالتزامات فى المنشأة (ج).

ج٤٨. قرر مجلس ادارة المنشأة (ج) الدخول فى اتفاقية تمويل مع مجموعة من المقرضين لتمويل تطوير حقل الغاز وأنشأ مصنع تسهيل الغاز ويقدر اجمالى التكلفة للتطوير والإنشاء بمبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه.

ملحق (ج) معيار المحاسبة المصري رقم (٤٣)

ج٤٩. قدمت مجموعة المقرضين للمنشأة (ج) قرض قيمته ٧٠٠ مليون جنيه . ويحدد الترتيب بأن المقرضين لهم الحق في الرجوع على الشركتين (أ و ب) فقط إذا اخفقت المنشأة (ج) في الوفاء باتفاقية القرض اثناء تطوير حقل الغاز وإنشاء مصنع الغاز. واتفق المقرضين انهم لن يرجعوا على الشركتين (أ و ب) لسداد القرض بمجرد ان يكون مصنع مسيل الغاز في الانتاج على انها قامت بتقدير ان النقدية الداخلة إلى المنشأة (ج) والتي ستتولد من مبيعات الغاز السائل ستكون كافية لمقابلة تسديدات القرض. وعلى الرغم من ان المقرضين في هذا التوقيت ليس لديهم الحق في الرجوع على الشركتين (أ و ب) فالمقرضين يحتفظون بحماية في مقابل اخفاق المنشأة (ج) عن طريق الحجز على مصنع تسييل الغاز.

التحليل

ج٥٠. يتم تنفيذ الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل والذي يحدد شكله القانوني فصل بين طرفي الترتيب والكيان المستقل. ولا تحدد شروط الترتيب التعاقدية ان لطرفي الترتيب الحق على الاصول او التعهد بالالتزامات للمنشأة (ج) ولكنها تحدد ان طرفي الترتيب لديهم الحق في صافي اصول المنشأة (ج). ولا يمثل حق الرجوع لترتيبات التمويل اثناء تطوير حقل الغاز وإنشاء مسيل الغاز الطبيعي (بمعنى ان الشركتين أ و ب تقدم ضمانات منفصلة اثناء هذه المرحلة) بذاته الزام على طرفي الترتيب بالتعهد بالالتزامات المنشأة (ج) بمعنى ان القرض هو التزام على المنشأة (ج). لدى الشركتان (أ و ب) التزامات مستقلة والتي تتمثل في ضمانهم لتسديد القرض إذا اخفقت المنشأة (ج) في سداد القرض اثناء مرحلة التطوير والإنشاء.

ج٥١. لا توجد اية حقائق او ظروف اخرى تشير الى ان طرفي الترتيب لديهم حق كامل على كل المنافع الاقتصادية للاصول للمنشأة (ج) او ان الاطراف لديهم تعهدات بالالتزامات للمنشأة (ج). لذا يعتبر الترتيب المشترك مشروعاً مشتركاً.

ج٥٢. يعترف اطراف التعاقد بحقوقهم في صافي اصول المنشأة (ج) كاستثمار ويتم معالجته محاسبياً بطريقة حقوق الملكية

HITZ Training Academy